

Distr.: General
27 November 2019
Arabic
Original: Spanish



رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل
الجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة تولي الجمهورية الدومينيكية
رئاسة المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي وبالتشاور
مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه سينغر ويزينغر

السفير

والمبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من ممثل الجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة تولي الجمهورية الدومينيكية رئاسة المجلس (كانون
الثاني/يناير ٢٠١٩)

مقدمة

خلال فترة تولي الجمهورية الدومينيكية رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩،
عقد المجلس ٢٧ جلسة من الجلسات العلنية وجلسات المشاورات غير الرسمية، واتخذ ثلاثة قرارات ووافق
على ١١ بيانا صحفيا.

أفريقيا

الصومال

في ٣ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في الصومال. واستمع المجلس
إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى
الصومال، نيكولاس هايسوم؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال ورئيس بعثة
الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو ماديرا. ودُعي ممثل الصومال إلى المشاركة في الجلسة وفقاً
للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي أعقاب الجلسة المفتوحة، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن إعلان الممثل الخاص للأمين
العام للصومال شخصاً غير مرغوب فيه من جانب السلطات الصومالية. وأوعز أعضاء المجلس إلى رئيس
المجلس بعقد اجتماع مع الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة. وعُقد الاجتماع المذكور في
اليوم نفسه.

وفي ٤ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند "أي مسائل أخرى"
لبحث الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقدم رئيس المجلس إحاطة عن اجتماعه مع الممثل الدائم
للصومال. وبدورها قدمت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، إحاطة
إلى المجلس عن الخطوات التي يتخذها الأمين العام بشأن هذه المسألة.

وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا صحفيا بشأن الصومال أعرب فيه عن أسفه لقرار
حكومة الصومال الاتحادية إعلان الممثل الخاص للأمين العام للصومال شخصاً غير مرغوب فيه، وأكد
دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ولولايتها وشدد على التزام المجتمع الدولي
القوي والمستمر بدعم السلام والاستقرار والتنمية في الصومال.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٤ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب الانتخابات التي أجريت في ذلك البلد في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقدمت الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليلي زروقي، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا، وعرضت أهم التفاصيل المتعلقة بالانتخابات، وكذلك تطورات الحالة بعد التأخيرات المسجلة في إعلان النتائج.

وأكد أعضاء المجلس تقديرهم للعمل الذي تقوم به البعثة في دعم العملية الانتخابية، وهنأ شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على ارتفاع نسبة عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة مفتوحة ومشاورات مغلقة عن الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ورئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، كورنيي نانغا يويولو؛ والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، فاطمة كياري محمد؛ ورئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، الأسقف مارسيل أوتيمي. وبدأ المجلس نظره في البند واستمع إلى إحاطتين، الأولى من الممثلة الخاصة والثانية من رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (وكلتاها عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا)؛ وإحاطة من المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي؛ واستمع المجلس إلى بيان أدلى به وزير خارجية زامبيا، جوزيف مالانجي (عن طريق التداول بالفيديو من جوهانسبرغ). واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو (عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا).

ودعا رئيس مجلس الأمن ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا إلى المشاركة في الجلسة وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. واستمع المجلس إلى التفاصيل المتعلقة بنتائج الانتخابات والتأخيرات المسجلة في الإعلان عن نتائج الانتخابات في مناطق مختلفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا صحفيا عن جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا فيه ملايين الكونغوليين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع بجدوى وعزم للإعراب عن اختيارهم، وأثنى على الشعب الكونغولي والأطراف الفاعلة السياسية الكونغولية لإجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات الوطنية وانتخابات المقاطعات، التي سجلت مشاركة واسعة وشاملة لجميع الأحزاب السياسية، ورحب بالدور الذي تضطلع به بعثات المراقبة الوطنية والإقليمية. وشدد أيضا على ضرورة أن تتصرف جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على نحو يؤكد من جديد سلامة العملية الانتخابية ويحترم نتائج الاقتراع ويعزز أسس الديمقراطية ويحفظ السلام في البلد.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

في ١٠ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا، وبشأن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ومنطقة الساحل، محمد بن شمس، الذي قال إن أولوية المكتب تتمثل في التمهيد لإجراء الانتخابات ذات الرهانات العالية في كل من بنن والسنغال وموريتانيا ونيجيريا، من خلال تقديم الدعم لإجراء حوار شامل وبناء القدرات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات.

وردّد أعضاء المجلس الدعوة التي وجهها الممثل الخاص من أجل تعزيز مشاركة المجتمع الدولي للتغلب على التحديات الأمنية مع النهوض في الوقت نفسه بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

مالي

في ١٦ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة مفتوحة تلتها مشاورات بشأن الحالة في مالي، واستمع إلى إحاطة قدمتها الأمانة العامة المساعدة لأفريقيا، بنتو كيتا، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ودعا رئيس مجلس الأمن ممثلة مالي، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي، كاميسا كامارا، إلى المشاركة في الجلسة وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وقدمت الأمانة العامة المساعدة إحاطة مستفيضة عن الحالة السياسية في الميدان، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وعرضت مزيدا من التفاصيل بشأن مسألة إصلاح القطاع الأمني الوطني، وحددت التحديات الرئيسية في المجال الإنساني والشواغل الناجمة عن استمرار المواجهات القبلية.

وأعرب أعضاء المجلس على نطاق واسع عن انشغالهم إزاء العنف المتزايد في أجزاء رئيسية من البلد. ودعا العديد منهم أيضا الأطراف إلى بذل كل الجهود الممكنة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي كوسيلة لتحقيق السلام المستدام في البلد.

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا صحفيا بشأن مالي رحب فيه بالخطوات الإيجابية التي تحققت مؤخرا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وحث أعضاء المجلس حكومة مالي وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة من أجل تنفيذ أحكام الاتفاق الرئيسية المتبقية تنفيذا فعالا. وأكد أعضاء المجلس أهمية أن يكون تنفيذ الاتفاق شاملا بحيث يجمع بين كل الجهات الفاعلة المالية التي تدعم عملية السلام.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق المتزايد إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في وسط مالي. وأدانوا بشدة الهجمات المستمرة، بما فيها الهجمات الإرهابية، التي تستهدف المدنيين وممثلي المؤسسات المحلية والإقليمية والحكومية، والقوات الأمنية الوطنية والدولية وتلك التابعة للأمم المتحدة.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن الهجوم الذي استهدف معسكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأدان فيه بأشد العبارات الهجوم الذي شُن في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وأسفر عن مقتل ١٠ من حفظة السلام من أبناء تشاد وجرح عدة أشخاص آخرين. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية في مالي والتهديد الإرهابي ببعده العابر للحدود الوطنية في منطقة الساحل. وحثوا الأطراف المالية على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي دون مزيد من التأخير. وأشاروا إلى أن التنفيذ الكامل للاتفاق وتكثيف الجهود الرامية إلى التغلب على التهديدات غير المتناظرة يمكن أن يسهما في تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء مالي.

وأكد أعضاء مجلس الأمن كذلك أهمية توافر القدرات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة من أجل الوفاء بولايتها وتعزيز سلامة وأمن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن الهجوم الذي استهدف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأدان فيه بأشد العبارات الهجوم الذي شُن في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ضد قافلة تابعة للبعثة. وأكد أعضاء مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين. وشددوا على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية النكراء ومنظّميها ومموليها ورعاها إلى العدالة.

السودان وجنوب السودان

في ١٧ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة مفتوحة بشأن القرار المتعلق بالحالة في السودان وجنوب السودان. واستمع المجلس إلى الإحاطة الفصلية المقدمة من الممثلة الدائمة لبولندا، يوانا فرونييتسكا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. وقدمت السفيرة إحاطة إلى المجلس عن أعمال اللجنة خلال الفترة الممتدة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وسلّطت الضوء على جوانب من التقرير النهائي لفريق الخبراء والمشاورات غير الرسمية التي قدمت خلالها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميل باتن، إحاطة إلى المجلس.

ليبيا

في ١٨ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة مفتوحة بشأن الحالة في ليبيا واستمع إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة (عن طريق التداول بالفيديو من طرابلس)؛ ونائب الممثل الدائم لألمانيا، يورغن شولتز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ودُعي ممثل ليبيا إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ووصف الممثل الخاص الحالة المضطربة التي لا تزال سائدة في المنطقة الجنوبية من البلد، حيث يوجد الجزء الأكبر من مصادر الثروات الطبيعية في البلد، واستمرار تدهور الأوضاع بوتيرة مثيرة للجزع، مع ارتفاع مستويات انعدام الأمن بسبب سهولة اختراق الحدود وانتشار المجرمين والمرترقة الذين يتربصون بالمواطنين والمهاجرين بصورة عشوائية؛ وكذلك المحن التي يتكبدتها المواطنون نتيجة الأعمال الوحشية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ونقص الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة. وأفاد الممثل الخاص أن مدينة طرابلس كانت مرة أخرى مسرحاً للاشتباكات بعد فترة الهدوء التي أعقبت إبرام اتفاق وقف إطلاق النار. وعملت البعثة عن كثب مع جميع الأطراف لوقف تصعيد خروق وقف إطلاق النار واحتواء آثار الانتهاكات. وحذر أيضا الدول الأعضاء من أن غياب الدعم الدولي سيبيح للمفسدين تخريب العملية السياسية وتعطيل الإصلاحات الاقتصادية الهشة وتقويض أي تقدم مُحرز. وبالإضافة إلى ذلك، شجع الدول الأعضاء على توفير الظروف المواتية لنجاح عملية المؤتمر الوطني، وتحويل الانتخابات البرلمانية والبلدية والرئاسية إلى حقيقة واقعة.

وأعربت الدول الأعضاء عن دعمها لجميع المبادرات التي اتخذتها السلطات والبعثة بهدف إنهاء النزاعات وتعزيز السلام. ودعا بعض الدول السلطات الليبية إلى العمل من أجل التوصل إلى اتفاق وكسر الجمود السياسي الحالي. وأعرب أيضا عن تأييد عام لعقد المؤتمر الوطني، باعتباره أفضل السبل للتوصل إلى حل سياسي. ودعا أحد الوفود المجلس إلى ممارسة نفوذه لدى مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والخارجية لحل النزاع. وأعرب الكثيرون عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية، والتهديد الذي لا يزال يشكله الإرهاب في بعض المناطق من ليبيا، على الرغم من النجاح العسكري الذي تحقق في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خلال العام الماضي.

وطلب ممثل ليبيا إلى المجلس أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لدعم الأجهزة الأمنية الليبية، بسبل منها اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الحظر المفروض على الأسلحة، الأمر الذي سيشجع مؤسساتها المعنية الحصول على المعدات اللازمة لمكافحة الجماعات المسلحة والإرهابيين. وطلب الممثل أيضا الدعم من المجلس "من أجل وضع حد للتدخل الأجنبي السليبي في ليبيا، الذي أسهم في إطالة أمد الأزمة الليبية من خلال التأثير على أطراف معينة في البلد".

الصحراء الغربية

في ٢٩ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وقدم المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، هورست كولر، إحاطة إلى المجلس عن اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في جنيف وضمّ المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا، وأطلع الأعضاء على آخر مستجدات خطته الرامية إلى النهوض بعملية سياسية تتوخى إيجاد حل مقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا صحفيا أعرب فيه أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية. ورحب الأعضاء بالتعاون البناء والمستمر من جانب المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا مع المبعوث الشخصي.

الشرق الأوسط

اليمن

في ٩ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة أعقبتها مشاورات مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (اليمن). وخلال الجلسة المفتوحة، استمع المجلس إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيثس؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك؛

وقدم المبعوث الخاص تقريرا عن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في ستوكهولم، أي الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن مدينة ومحافظتي الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ وإنشاء الآلية التنفيذية لتنفيذ الاتفاق المتعلق بتبادل الأسرى؛ وبيان التفاهم بشأن تعز. كما قدم معلومات مستكملة عن الأعمال التحضيرية للجولة المقبلة من المشاورات.

وتكلم وكيل الأمين العام بإسهاب عن الظروف الإنسانية المتردية التي يعيشها السكان حالياً، وأبلغ المجلس بأن الوكالات الإنسانية عاكفة على تكثيف أعمالها لتلبية احتياجات اليمنيين، بما في ذلك احتياجاتهم من المواد الغذائية والصحة والتغذية، وأكد أن أحد الأهداف التي كان يُتوخى تحقيقها فوراً في أعقاب الاتفاق هو استعادة إمكانية الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر والعديد من مستودعات المساعدات الإنسانية في الحديدة. وأوضح أن هذا الهدف لم يتحقق حتى الآن. وأخيراً، أبرز أن التوقعات تشير إلى أن عدد الأشخاص الذي يعتمدون على المعونة الإنسانية سيصل في عام ٢٠١٩ إلى ٢٤ مليون شخص، لتتحول هذه الأزمة إلى أسوأ حالة طوارئ إنسانية في العالم.

ودعا الرئيس ممثل اليمن إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي مشاورات مغلقة، استمع المجلس إلى إحاطة من رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، اللواء (المتقاعد) باتريك كاميرت.

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩) الذي أنشئت بموجبه بعثة سياسية خاصة لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ستكهولم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وستعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بولاية مبدئية مدتها ستة أشهر، على توجيه ودعم لجنة تنسيق إعادة الانتشار المكلفة بالإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة انتشار القوات والعمليات المتعلقة بالألغام.

ودعا الرئيس ممثل اليمن إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن الحالة في اليمن، واستمع إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وسفير بيرو، غوستافو ميسا - كوادرا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

الجمهورية العربية السورية

في ٨ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واستمع إلى إحاطة قدمتها وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة أعقبها مشاورات مغلقة بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة إلى المجلس بشأن هذه المسألة؛ وأبرز أن قساوة الظروف في الشتاء والأعمال العدائية الجارية في بعض أنحاء البلد قد أدت إلى التشريد القسري لعشرات الآلاف الآخرين من المدنيين في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً وأثار مزيداً من الشواغل فيما يتعلق بالحماية.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن مناقشته المفتوحة الفصلية المعتادة بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" واستمع إلى إحاطة قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، السيد نيكولاي ملادينوف، عن طريق التداول بالفيديو، أفاد فيها أنه "مع بداية عام ٢٠١٩، يتعين علينا أن نكون واقعيين إزاء الديناميات الخطيرة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، التي ما زالت تتكشف أمام أعيننا"، وحذر من أن آفاق إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا تتوافر لها مقومات البقاء ما فتئت تتضاءل بصورة منهجية بفعل ما نشهده من حقائق على أرض الواقع.

وأشار المنسق الخاص إلى إمعان السلطات الإسرائيلية في توسيع المستوطنات وإضفاء الطابع الشرعي عليها، بالإضافة إلى عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ وتلاشي الآمال في التوصل إلى مصالحة حقيقية بين الفلسطينيين؛ والزيادة المسجلة في حوادث العنف في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خلال المظاهرات والاشتباكات والعمليات العسكرية وغيرها، حيث قُتل عدد من الفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، وإطلاق الأجهزة الحارقة نحو إسرائيل، بما في ذلك قيام مقاتلين بإطلاق صاروخين باتجاه إسرائيل؛ والأزمة الإنسانية المستمرة في غزة؛ وأشار المنسق الخاص أيضا إلى الأوضاع الإقليمية السائدة في لبنان والجولان المحتل.

وكرر دعوة إسرائيل إلى عدم استعمال القوة المميّنة لإكمالها الأخير وفي مواجهة خطر وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة، وأكد في الوقت نفسه، أنه يجب على حماس في غزة أن تتوقف عن إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون عشوائيا وتكفل الحفاظ على الطابع السلمي للاحتجاجات. وأقر أيضا بأهمية أن يكفل المجتمع الدولي بقاء الجانبين على التزامهما بالاتفاقات والترتيبات الثنائية القائمة، مخافة أن تكون تلك الاتفاقات بصدد التلاشي مع مرور الوقت في ظل تضاؤل احتمال إجراء مفاوضات ذات مصداقية، ليحل محلها شعور اليأس والخطر المتزايد لواقع الدولة الواحدة المحسد في الاحتلال الأبدى. وأعرب العديد من أعضاء المجلس وغيرهم من المشاركين في المناقشة المفتوحة عن قلقهم إزاء الحالة الراهنة، وسلطوا الضوء على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

أوروبا

قبرص

في ١٧ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، التي استمعت إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام في قبرص ورئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، إليزابيث سيبهار. ونوّهت الممثلة الخاصة بالبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة وأقرت بالعمل الشاق الذي يجري القيام به في قبرص بموجب الولاية الصادرة عن مجلس الأمن.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن الحالة في قبرص واستمع إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة، وجهت خلالها الشكر إلى المجتمع الدولي لدعمه عملية السلام في قبرص. وأفادت بأن الحالة في قبرص بلغت مرحلة حاسمة رغم تحقيق تقدم ملموس في الحوار. وأشارت كذلك إلى

أن القادة مدعوون إلى تحمل المسؤولية عن عملية السلام مع البلدان الضامنة، والاستفادة من العمل الذي تقوم به الخبرة الاستشارية، جين لوت، من أجل التوصل إلى حل.

وشدّدت على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، وأبلغت عن الأعمال التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة، مع إبراز أهمية فتح نقطي العبور الجديدين وتعزيز الثقة. وأشارت إلى الحاجة إلى قرار صريح من أجل دعم عمل القوة في الميدان. وطلبت أيضا الدعم لتمديد ولاية القوة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء حدوث الانتهاكات في المنطقة العازلة. وأقر بعض أعضاء المجلس بالحاجة إلى تمكين المرأة والشباب من أجل إحراز تقدم في عملية السلام. ورحبوا بتعيين اللواء شيريل آن بيرس قائدة جديدة للقوة.

وعموما، أعرب الأعضاء عن دعمهم لقوة الأمم المتحدة والحاجة إلى إحراز تقدم في عملية السلام عن طريق الحوار السياسي وتوحيد الجزيرة، وأيدوا تمديد ولاية القوة، لكنهم أفادوا بأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر إلى الأبد.

ورحب الأعضاء بتنفيذ تدابير لتعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية وبالأنشطة المضطلع بها مع النساء والشباب.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٥٣ (٢٠١٩) الذي مدد بموجبه ولاية القوة لفترة ستة أشهر حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

آسيا

الحالة في ميانمار

في ١٦ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند "أي مسائل أخرى" بشأن الحالة في ميانمار. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي؛ والأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شو هاوليانغ؛

وسلّطت وكالة الأمين العام الضوء على ضرورة أن يُبقي المجلس الحالة في ميانمار قيد نظره. وأبلغ المفوض السامي المجلس بأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية قد تحسنت منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، وشدد على ضرورة إدراج اللاجئين في ترتيبات الإعادة إلى الوطن، وبناء ثقتهم في العملية. وشدد الأمين العام المساعد على ضرورة مواصلة العمل مع حكومة ميانمار لتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ودعا أعضاء المجلس إلى التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بين ميانمار وبنغلاديش ومذكرة التفاهم ثلاثية الأطراف بين ميانمار والبرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين، ودعوا إلى كفالة عودة النازحين بطريقة آمنة وواعية وكريمة وطوعية. وسلموا أيضا بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من أجل كفالة تهيئة بيئة آمنة للعائدين.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

في ٢٤ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ناتاليا غيرمان، التي أطلعت أعضاء المجلس على آخر المستجدات في مسائل من بينها خطة العمل المشتركة لوسط آسيا التي تنفذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. وسلطت الضوء على الاجتماع الذي نظمه المركز مع نواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا، ومنهم نائب وزير خارجية أفغانستان، وعرضت تفاصيل مبادرات المركز بشأن المسائل العابرة للحدود، وإدارة المياه، وتغير المناخ، والاتجار بالمخدرات، والنساء والشباب.

الأمريكتان

كولومبيا

في ٢٣ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة تلتها مشاورات بشأن الحالة في كولومبيا. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويز ماسيو. وترأس الجلسة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، ميغيل فارغاس.

وذكر الممثل الخاص، على وجه الخصوص، العقبات المتبقية وحالة الاستقطاب التي تشوب عملية السلام.

وناقش المناطق الإقليمية المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج والرواتب الشهرية التي يتلقاها المقاتلون السابقون. وتحدث كذلك عن التطورات المستجدة في عمل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وهي عنصر العدالة في نظام العدالة الانتقالية، التي لا تزال تشكل مسألة خلافية من الناحية السياسية.

وأكدت الدول الأعضاء قلقها البالغ إزاء استمرار نمط الاغتيالات التي تستهدف قادة المجتمعات المحلية والرواد الاجتماعيين، حيث تم التحقق من وقوع سبع عمليات قتل بحق هؤلاء القادة منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وشددت على أهمية اتخاذ إجراءات سريعة في الميدان. ورحبت بقرار الحكومة الدعوة إلى اجتماع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية المنشأة بموجب الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، والتي تضم مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وشددت على أهمية الأخذ بالنهج الجماعية التي تنطوي على بسط مؤسسات الدولة الأمنية والمدنية معا في المناطق الريفية الضعيفة، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير الحماية الفردية. وكرر أعضاء المجلس أيضا تأكيد قلقهم إزاء استمرار أعمال القتل التي تستهدف الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وأشاروا إلى ضرورة اتخاذ تدابير وقائية وحمائية لضمان سلامة مرشحيها المشاركين في الانتخابات المحلية لأول مرة في عام ٢٠١٩، وكذلك سلامة المشاركين من جميع الأطراف.

وأكد الممثل الخاص وأعضاء المجلس على ضرورة أن تكون الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام مستقلة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام النهائي.

ودعا الرئيس ممثلي كولومبيا وكوبا إلى المشاركة في الجلسة وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

فنزويلا

في ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة بشأن الحالة في فنزويلا. وترأس الجلسة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية. وأجري تصويت إجرائي للموافقة على جدول الأعمال. وأقر جدول الأعمال بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٤ أصوات وامتناع عضوين عن التصويت.

واستمع المجلس إلى إحاطة من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. وسلّط الضوء على الحالة في فنزويلا، وفشل محاولات الحوار في التوصل إلى أي اتفاق. وأشارت إلى الآثار الوخيمة التي خلفتها الأزمة المطوّلة في البلد على السكان، حيث ارتفعت مستويات الاستقطاب السياسي وتزايدت الاحتياجات الإنسانية. ودعت إلى العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي يضع مصالح السكان في صميم العملية، وقالت إن لُجْلُ الفنزويليين، وعددهم ٣٠ مليون نسمة، يعانون من تدهور قطاع الخدمات الأساسية والافتقار إلى سبل الحصول على اللوازم والانخفاض الحاد في أسعار النفط، وأضافت أن حوالي ٣ ملايين فنزويلي يعيشون الآن في الخارج، حيث فرّ الكثيرون إلى البلدان المجاورة.

وأشارت وكالة الأمين العام إلى الحوار الإقليمي الذي تُنظم بقيادة الجمهورية الدومينيكية واحتُتم في منتصف عام ٢٠١٨ دون تحقيق أي تقدم، وذكرت أن "الحكومة مضت قدما في إجراء الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو ٢٠١٨. وأُعلن فوز الرئيس نيكولاس مادورو موروس على مرشحين آخرين. ولم تشارك معظم أطراف المعارضة في الانتخابات أو لم تعترف بنتائجها". وذكرت وكالة الأمين العام أنه في "٢٣ كانون الثاني/يناير، بلغت احتجاجات المعارضة الواسعة النطاق ذروتها بإعلان خوان غوايدو، رئيس الجمعية الوطنية التي تقودها المعارضة، عدم اعترافه بالرئيس مادورو أو بحكومته. وأعلن السيد غوايدو نفسه رئيسا مؤقتا، وتعهد بتشكيل حكومة انتقالية والدعوة لإجراء انتخابات". وأشارت وكالة الأمين العام إلى ما ورد من تقارير تفيد وقوع وفيات وإصابات في تلك الاحتجاجات، ودعت إلى إجراء تحقيق مستقل في هذا الشأن. وإذ حذرت من احتمال انفلات الوضع، أشارت إلى ما أكده الأمين العام في ٢٤ كانون الثاني/يناير من حاجة ملحة إلى التزام جميع الجهات المعنية بالحوار والعمل في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، يعكف كل من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إنشاء آلية لدعم الفنزويليين الهاربين من البلد. وشددت على ضرورة أن تمارس جميع الجهات الفاعلة أقصى درجات ضبط النفس، وحثتها على أن تسترشد بالسعي إلى تحقيق رفاه الشعب الفنزويلي.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة السياسية في البلد، التي أدت إلى عدم الاستقرار على نطاق واسع، ونزوح العديد من الفنزويليين إلى البلدان المجاورة.

ودعا أعضاء المجلس إلى تركيز الاهتمام الدولي على الحالة الإنسانية الخطيرة في فنزويلا والاحترام الكامل لمبادئ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدولة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وأعربت ممثلة بربادوس، باسم مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، عن القلق إزاء محنة الشعب الفنزويلي في خضم تزايد التقلبات. وأفادت بأن المنطقة يجب أن تظل منطقة سلام، وأن القوى

الخارجية يجب أن تمتنع عن القيام بأعمال تهدد الاستقرار، ودعت الأطراف إلى "التراجع عن حافة الهاوية".

ودعا رئيس المجلس وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية، خورخي أريازا، إلى الإدلاء ببيان أمام المجلس بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

صون السلام والأمن الدوليين: معالجة آثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين

في ٢٥ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن التصدي لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين. وترأس الجلسة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، ميغيل فارغاس.

واستمع المجلس إلى إحاطة من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ ووكيل الأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكيم شتاينر؛ وكبير العلماء بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بافيل كابات؛ والباحثة المساعدة ببرنامج الأمن البيئي التابع لمركز ستيمسون، ليندسي غيتشل.

وأثارت المناقشة اهتماما كبيرا في صفوف الدول الأعضاء، حيث أخذ الكلمة أكثر من ٨٠ متكلما، ١٤ منهم على المستوى الوزاري من جميع المناطق، وأعربت بعض الوفود عن وجهات نظرها بشأن الآثار الأمنية لتغير المناخ وإمكانية انخراط مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وقدمت الجمهورية الدومينيكية الموجز الذي أعدته الرئاسة عن المناقشة المفتوحة.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا عن الهجوم الإرهابي الذي وقع في مقاطعة سولو، الفلبين. وأدان أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الشنيع والجبان الذي شُن في كاتدرائية جولو في سولو، الفلبين، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، والذي أسفر عن مقتل ٢٠ شخصا وإصابة عشرات آخرين بجروح، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية/داعش) مسؤوليته عنه.

وأعرب أعضاء المجلس عن عميق تعاطفهم وتعازيهم لأسر الضحايا والحكومة الفلبين متمنين الشفاء العاجل والكامل للمصابين. وأكدوا من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفذح الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وضرورة مساءلة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية الشنيعة ومنظمتها ومموليها ورعايتها وتقديمهم إلى العدالة.